

الأصل المعروف بالمبسوط

لهم في بقية القيمة فيكون ذلك قضاء فيستوفي أهل الدين دينهم وما بقي كان لأهل الجناية من دين المولى وإن كان قد قضي على المولى وعلى المدير قبل أن يموت المولى أو لم يقض فهو بمنزلة هذا وكذلك أم الولد في جميع ما ذكرنا إلا في خصلة واحدة لا تسعى لأصحاب الجناية في شيء & باب جناية العبد على مولاه .

وإذا جنى المدير على مولاه جناية تبلغ النفس أو لا تبلغ النفس فلا شيء على المدير في ذلك لأنه لا يكون على عبده دين له وكذلك هذه الجناية لو كانت في عبد للمولى أو أمة فبلغت النفس أو دونها فلا شيء عليه فيه .

وإذا قتل المدير مولاه خطأ فإن عليه أن يسعى في قيمته من قبل أنه لا وصية له لأنه قاتل ولا شيء عليه من قبل الجناية لأنه عبده ولو كانت أم ولد وقتلت مولاه خطأ لم يكن عليها أن تسعى في شيء لأن عتقها ليس بوصية وليس عليها من الجناية شيء لأنها أمتة وإذا قتل المدير مولاه عمدا فعليه السعاية في قيمته من قبل أنه لا وصية له وعليه القصاص فإن كان له ابنان لا وارث له غيرهما فعفا أحدهما عن المدير فعلى المدير أن يسعى في نصف قيمته للذي لم يعف مع القيمة التي عليه لهما جميعا .

وإذا قتلت أم الولد مولاه عمدا فإن لم يكن لها منه ولد فعليها القصاص ولا سعاية عليها فإن كان لها منه ولد فلا قصاص عليها